TD/B/WP/L.125
1 February 2007

ARABIC

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية



مجلس التجارة والتنمية
الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية
الدورة الثامنة والأربعون
جنيف، ٢٩-٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧
البند ٣ من جدول الأعمال

استعراض برنامج العمل: مشروع الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩

الاستنتاجات المتفق عليها*

إن الفرقة العاملة المعنية بالخطة المتوسطة الأجل والميزانية البرنامجية،

وقد نظرت في مشروع اقتراح برنامج عمل الأونكتاد لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، واضعة في اعتبارها احتمال أن تكون هناك حاجة لتنقيح برنامج العمل بعد الدورة الثانية عشرة للأونكتاد المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وغير ذلك من التطورات،

١- تحيط علماً بالوثيقة TD/B/WP/L.123 وتطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يحيل التنقيحات المقترحة من قبل الفرقة العاملة، والواردة في الوثيقة TD/B/WP/L.123/Rev.1، إلى الأمين العام للأمم المتحدة كي ينظر فيها؛

٢- تطلب إلى الأمين العام للأونكتاد أن يضع في اعتباره لدى تنفيذ البرنامج التعليقات التي أبدتها الوفود أثناء الدورة؛

٣- تطلب من الأمانة أن تبذل قصارى جهدها لضمان إصدار وثائق ما قبل الدورة في الوقت المناسب وترجمتها في حينها إلى جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة من أجل تيسير النظر فيها على النحو الملائم في الاجتماعات الحكومية الدولية التي ستعقد في المستقبل؛

* كما اعتمدها الفرقة العاملة في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧.

- ٤ - تطلب كذلك من الأمانة أن تبذل قصارى جهدها لضمان ترجمة منشورات الأونكتاد الرئيسية، ولا سيما تلك التي سيناقشها مجلس التجارة والتنمية وهيئاته الفرعية، إلى اللغات الرسمية للأمم المتحدة في أبكر وقت ممكن، مع مراعاة اهتمامات الدول الأعضاء؛
- ٥ - تُذكر بالفقرة ٣ من الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/179، وفي الفقرة ٢ من الاستنتاجات المتفق عليها الواردة في الوثيقة TD/B/WP/183، وتكرر طلبها من الأمانة بأن تقدم في الوقت المناسب مذكرة تفسيرية ميسرة لمن يستخدمونها مستمدة من ملزمة الميزانية، بما في ذلك إشارات مرجعية إلى البرامج الفرعية فيما يتعلق بأنواع الأنشطة المضطلع بها، وإشارات واضحة إلى الأنشطة الجديدة المزمع الاضطلاع بها، ومعلومات عن النواتج في إطار كل برنامج فرعي، مع بيان كيفية دعم هذه النواتج لمنجزات البرامج الفرعية؛
- ٦ - تطلب من الأمانة أن تبذل مزيداً من الجهود لتحسين وضع واستخدام مؤشرات الإنجاز، مستخدمة أدوات ناجعة للإدارة القائمة على النتائج بما يتسق مع قواعد الأمم المتحدة وممارساتها، من أجل قياس الأداء على نحو أكثر فعالية فيما يتعلق بتنفيذ أنشطة الأونكتاد في إطار مختلف البرامج الفرعية، وتحسين مشروع الميزانية البرنامجية نفسه بحيث يكون أوضح وأكثر ملاءمة لمستخدميه لكي يتسنى القيام على النحو المناسب بقياس ما لأنشطة الأونكتاد من تأثير؛
- ٧ - تطلب من الأمانة أن تُقدم، مع مشروع البرنامج والميزانية، مذكرة تفسيرية بشأن المنهجيات والعمليات المستخدمة لوضع مؤشرات الإنجاز وغير ذلك من وحدات القياس الهامة؛
- ٨ - تطلب من الأمانة أن تُقدم معلومات كمية وافية فيما يتصل بمشروع برنامج العمل، بما في ذلك تقديرات بشأن أنشطة المساعدة التقنية، فضلاً عن تحديد مصادر تمويلها؛
- ٩ - تُشدّد على أهمية مراعاة النتائج السابقة المتفق عليها وأخذها في الاعتبار بأمانة في مشروع الميزانية البرنامجية؛
- ١٠ - تطلب من الأمانة أن تُبين للدول الأعضاء، بشكل صريح ومتسق، أية مقترحات بأن تُنقل إلى الميزانية العادية أية أنشطة مخصصة على وجه التحديد لتمويلها من خلال التبرعات، كي تنظر فيها؛
- ١١ - تتطلع إلى المناقشة التي ستجري في الدورة المستأنفة لاستعراض الباب الخاص بالأونكتاد في الميزانية البرنامجية المقترحة للأمم المتحدة، إلى جانب جميع المعلومات الدقيقة وذات الصلة المطلوبة لهذه الغاية في إطار قواعد الأمم المتحدة وأنظمتها ذات الصلة؛
- ١٢ - تحث الأونكتاد على مواصلة استكشاف طرائق لتمويل مشاركة الخبراء من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاجتماعات الحكومية الدولية للأونكتاد وذلك على أساس مستدام ويمكن التنبؤ به، وتوافق مواصلة مناقشة هذه المسألة؛

١٣- تطلب من الأمانة أن تُنظّم جلسات إعلامية قبل عقد اجتماعات الفرقة العاملة من أجل مساعدة الدول الأعضاء من التوصل إلى فهم أفضل لعمليات الميزنة الخاصة بالأمم المتحدة والأونكتاد، فضلاً عن الوثائق المقدمة إلى الفرقة العاملة؛

١٤- وبالنظر إلى أنه قد تم مؤخراً نقل البرنامج الخاص بأفريقيا إلى البرنامج الفرعي المتعلق بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة، تطلب من الأمانة أن تحرص على عدم تقلص قدرة هذا البرنامج على إنتاج النواتج المطلوبة؛

١٥- تشدّد على أن جميع الأنشطة والبرامج والمشاريع الواردة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الجديدة ينبغي أن تُوضع وتنفذ على أساس الاحتياجات ومبدأ التوزيع الجغرافي العادل للموارد فيما بين جميع مناطق البلدان النامية فضلاً عن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.